**مجلة (المُدبّـر) مجلد 08، رقم 02، السنة 2021**
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص.ص من: 56 إلى: 81

# التنمية والحوكمة الرشيدة: بين النظرية والتطبيق (نماذج عن بعض الدول المغاربية)

# Development and good governance: Between theory and practice (Prototype of some Maghreb countries)

تاريخ الاستلام: 06-09-2021 تاريخ قبول النشر: 26-10-2021

**إيمان صبايحي***، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر
sbaihii.gf@gmail.com

**فريد بيبالة**، جامعة الجزائر 3، الجزائر
yebbalaf.fy@gmail.com

**زهرة بودبودة**، جامعة الجزائر 3، الجزائر
zahra-boudebouda@outlook.fr

## *Abstract :*

This research paper aimes to examime the theorical and conceptual aspects of these tow terms: "development" and "good governance", in order to highlight the relationship between them. Good governance is the fundamental pillar on which the issue of development has come to be centred.

We have adopted the case of the Moroccan States because they are among the Arab States where the application of governance and the fight against corruption is weakened in order to achieve their several goals.

Through this study, we have also identified the challenges faced by the Maghreb countries concerning the application of governance and development because of the lack of transparency and governance bases, the lack of accountability that has resulted poor

* - المؤلف المراسل

management and the subsequent spread of corruption, which has created internal and external challenges to the establishment of inclusive development. So that there is no development without good governance and optimisation of management.
**Keywords :** Development, Inclusive Development, Good Governance, Maghreb Countries.
**JEL Classification Codes**: O10, Q01, G30.

**ملخص:**

تستهدف هذه الورقة البحثية البحث في الجانب النظري والمفاهيمي لمصطلحي التنمية والحوكمة الرشيدة، من أجل ابراز طبيعة العلاقة بينهما، إذ تعد الحوكمة الرشيدة الرّكيزة الأساسية التي تقوم عليها قضية التنمية والمحور الرئيس الذي تدور حوله.

وقد اعتمدنا حالة الدول المغربية لأنها تعد من الدول العربية التي يضعف فيها تطبيق الحوكمة والعمل على مكافحة الفساد من أجل الوصول إلى التنمية وتحقيق أهدافها على المستوى السياسي، الاقتصادي والاجتماعي.

كما توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى التحديات التي تواجهها دول المغرب العربي في مجال تطبيق الحوكمة وتحقيق التنمية حيث يعود سببها إلى ضعف إن لم نقل غياب آليات الرقابة وانعدام الشفافية وضوابط الحوكمة وغياب المساءلة، الذي نتج عنه سوء تسيير وتقدير النخب الحاكمة واستغلال السلطة للمصالح الشخصية وبالتالي انتشار الفساد، الذي خلق بدوره تحديات داخلية وخارجية تعيق تأسيس التنمية الشاملة، إذ أنه لا تنمية دون حكم رشيد ولا حكم رشيد دون عقلانية في التسيير.
**الكلمات المفتاحية:** تنمية، تنمية شاملة، حوكمة رشيدة، دول مغاربية.
**تصنيف JEL:** O10 ، Q01 ، G30.

## 1. مقدمة:

تعد قضية التنمية إحدى القضايا الرئيسية التي تحتل مكانة هامة على المستويين الوطني والعالمي، إلاّ أن تحقيقها يرتبط بتحسين أنظمة الحكم وتسيير شؤون الدولة والمجتمع، مما جعل المقاربة العالمية حول التنمية تتمحور حول كل من الحوكمة الرشيدة والديمقراطية، حيث أن مفهوم التنمية المعاصر أصبح مرتبطا ارتباطا وثيقا بالحوكمة وبمدى اعتماد الرشادة في تسيير الموارد والطاقة، والالتزام بتطبيق القانون ومدى استجابة وفعّالية الأداء بالنسبة للحكومات وشفافية إدارتها من أجل ضمان مواجهة التحديات وبالأخص مكافحة ظاهرة الفساد، التي تعد أكبر تحد يقف في وجه تحقيق التنمية الشاملة والوصول إلى أرقى مستويات التحضّر والرفاهية.

**أ- الإشكالية:**

من خلال ما تقدم، تبرز إشكالية هذه الورقة البحثية في التساؤل الرئيسي التالي: ما هو الإطار النظري والمفاهيمي لكل من التنمية والحوكمة؟ وما هي طبيعة العلاقة التي تربط بينهما؟.

**ب-الفرضيات:**

بغية الاجابة الأولية على إشكالية البحث يمكن طرح الفرضية الرئيسية التالية:
التنمية عملية مستمرة على المدى الطويل تنتهجها الدولة في تحقيق الناحية النوعية أو الكيفية للنمو بمختلف أوجهه وأبعاده وتجسيد في الواقع مجمل أهدافها المرجوة على مختلف المستويات، والحوكمة طريقة محكمة وفعّالة في إدارة موارد وطاقات ومقدرات الدولة واستغلالها لصالح المجتمع ككل، وتمثل شرطا وأداة وغاية في آن واحد في خدمة التنمية وأهدافها الشاملة المتعددة الأبعاد.

**جـ أهداف الدراسة:**

- ابراز طبيعة العلاقة بين التنمية والحوكمة الرشيدة وبيان درجة التكامل بين الظاهرتين الهامتين نظريا وواقعيا؛

- إلقاء نظرة واقعية عن الوضعية التنموية التي تعيشها دول المغرب العربي وموقع ظاهرة الحوكمة الرشيدة منها؛
- الوقوف عند التحديات التي تواجهها دول المغرب العربي في مجال تطبيق الحوكمة وتحقيق التنمية الشاملة.

**د- أهمية الدراسة:**

يشكل موضوع التنمية الشاملة والحوكمة الرشيدة من أحدث المفاهيم وفي جميع الميادين الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، في إطار تسيير الشؤون العامة للدولة، حيث أن الحكومة الرشيدة تعد عاملا أساسيا يساعد في ضبط مسار التنمية من خلال محاور أساسية أهمها دفع عجلة التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية، ذلك عن طريق تكريس مبادئ الشفافية وتعزيز المشاركة السياسية وضمان الفعّالية في التسيير.

**هـ- منهجية الدراسة:**

تقوم هذه الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي بغرض تغطية كافة جوانب البحث المتعلقة بالشق النظري لكل من التنمية والحوكمة الرشيدة من جهة، ثم محاولة تحليل الوضعية التي تعيشها بعض دول المغرب العربي تحليلا انتقاديا من خلال إلقاء نظرة عن واقعها الاقتصادي والاجتماعي، مع إبراز أهم التحديات التي تواجهها هذه الدول في مجال تطبيق الحوكمة الرشيدة وبلوغ التنمية بكل أبعادها.

## 2. أساسيات نظرية حول التنمية

**1.2 تعريف التنمية:** اختلفت مفاهيم التنمية من باحث لآخر ومن مهتم لآخر تبعا للمضمون الذي يركز عليه ووفق الزاوية التي ينظر منها، فمن خلال هذا العنصر سنحاول تقديم أهم التعاريف لبعض المنظمات الدولية لمصطلح التنمية.

**تعريف منظمة التنمية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية:** عرّفتها على أنها: "فعل اجتماعي يساعد الناس في المجتمع على تنظيم أنفسهم للتخطيط والتنفيذ، حيث يقومون برسم الخطط الكفيلة بسد هذه الاحتياجات وعلاج تلك المشاكل، وتنفيذ هذه الخطط، معتمدين في ذلك على الموارد إذا لزم الأمر عن طريق الخدمات والمساعدات المادية التي تقدمها الهيئات الحكومية والأهلية خارج نطاق المجتمع المحلي"[1].

**تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية:** هي العمليات التي توجه السلطات الحكومية والأهالي سعيا لتحسين الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية وتحقيق التكامل للمجتمعات المحلية ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي[2].

بناءا على التعريفين السابقين نستنتج أن التنمية هي عبارة عن التغيير الارادي الذي يحدث في المجتمع سواءا اقتصاديا أم اجتماعيا أم سياسيا بحيث يتم الانتقال من الوضع الحالي الذي هو عليه إلى الوضع الذي ينبغي أن يكون عليه بهدف تحسين وتطوير أحوال الناس من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والتركيز على مشاركة أفراد المجتمع الفعلية والفعّالة.

**2.2 أنواع التنمية:** تعتبر التنمية مفهوما شاملا لا يرتكز على جانب دون آخر، فهي تشمل كل من البعد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي... في إطار تفاعلي.

**التنمية الاقتصادية:** تعد أحد ركائز التقدم الشامل في كل من الدول النامية وغيرها، ذلك لأن التنمية في جوهرها تعني تحقيق نمو اقتصادي بمعدل أكبر من معدل تزايد عدد السكان[3].

**التنمية الاجتماعية:** هي التنمية التي تهتم بالعنصر البشري وتجعله عنصرا إيجابيا مساعدا في تحقيقها وليس معيقا لها، فهي تعرف على أنها عملية المشاركة في التغيير الاجتماعي من أجل احداث تقدم مادي واجتماعي[4].

**التنمية السياسية:** تعتبر التنمية السياسية شرطا مسبقا لتحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال بناء دولة وطنية وتعزيز الديمقراطية وبناء نظام اجتماعي وتطوير الثقافة السياسية من أجل تهيئة البيئة اللازمة لتحقيق التغيير الاجتماعي الشامل[5].

**التنمية الشاملة:** تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، فهي تعبر عن امكانية الدولة في تحقيق التداخل والترابط بين كل أنواع التنمية من أجل تحقيق نجاحات معتبرة[6].

## 3. أساسيات نظرية في الحوكمة الرشيدة

### 1.3 تعريف الحوكمة:

لقد اختلفت تعاريف الحوكمة أو الجودة المؤسّسية ما بين المؤسسات والهيئات الدولية نظرا لتعدد أبعادها وتنوع مجالات تطبيقها ومن أهم هذه التعاريف نذكر ما يلي:

**تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP):** عرّفها على أنها: ممارسة السلطة الاقتصادية ،السياسية والادارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي يتمكن من خلالها الأفراد والجماعات من التعبير عن مصالحهم، وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزامهم وتسوية خلافاتهم[7].

**تعريف البنك الدولي (BW):** عرّفها على أنها: مجموعة من المؤسسات التي تمارس السلطة في بلد ما، وهذا يشمل العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها، بالإضافة إلى قدرة الحكومة على صياغة وفعّالية تنفيذ سياسات سليمة،

واحترام كل من الدولة والمواطنين للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها[8].

وما يتطلب الاشارة إليه، هو أنه لا يوجد نموذج موحد للحوكمة السليمة فهي تختلف بإختلاف الدول من حيث الفروقات القانونية، الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية، إلّا أنه توجد عناصر مشتركة تحدد الأساليب السلمية للحوكمة، وقد سعت عدة منظمات دولية متخصصة لتحديد هذه العناصر وصياغتها على شكل مؤشرات أو مبادئ سيتم التطرق إليها لاحقا.

**الحوكمة الرشيدة:** تعرف على أنها مجموعة من القواعد التي تطبقها الحكومة والتي تشمل العديد من العناصر الأساسية للديمقراطية كالمشاركة والانفتاح على المجتمع المدني واتاحة له الفرصة في صنع القرارات بصورة متكافئة بين الأفراد في إطار من الشفافية والمصداقية وحرية التعبير[9].

كما أن تحقيق الحوكمة الرشيدة يتطلب تضافر جهود عناصر محددة تتمثل في الدولة وأجهزتها وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص[10].

إلاّ أنه حاليا هناك من الباحثين كالباحث" Weiss " من يرى أن الحوكمة الرشيدة تجاوزت كونها تهتم بالإصلاح الإداري والاقتصادي وتطبيق مبادئ الديمقراطية فحسب وإنما أصبحت تهتم بحقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة [11].

كما أن محددات وعناصر الحوكمة الرشيدة تستخدم من طرف المؤسسات المالية الدولية والدول المانحة للقروض والمنح كمقياس لمدى جودة الحكم المطبق في الدول المستفيدة من المساعدات المالية وغير المالية من أجل معرفة مدى قابليتها على الاستغلال الأمثل لتلك المساعدات[12].

وتتسم الحوكمة الرشيدة بالعديد من المبادئ نظرا لتعدد الهيئات الصادرة لها، لكن في هذه الورقة البحثية سنركز على المبادئ الأكثر أهمية وهي:

**المشاركة:** تتمثل في تهيئة السبل والآليات من خلال قنوات مؤسساتية من أجل تمكين الشعب من التعبير عن رأيه في صنع القرار والمساهمة في تصميم السياسة العامة للدولة[13].

**الشفافية:** تعني التدفق والتداول الحر للمعلومات للجميع وعلى كافة المستويات من أجل تسهيل وصول المواطنين إليها [14].

**المساءلة:** هي عملية خضوع صانعي القرار في أجهزة الدولة للمحاسبة من طرف المواطنين والأطراف الأخرى حول كيفية استخدام صلاحيتهم والقيام بواجباتهم والأخذ بالاعتبار الانتقادات الموجهة لهم[15].

**الرؤية الإستراتيجية:** هي الصورة التي ينبغي أن يكون عليها المستقبل والتي تتحدد بالشراكة بين مؤسسات الدولة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني عن طريق وضع خطط بعيدة المدى بهدف تطوير العمل المجتمعي وتحقيق متطلبات أفراده[16].

**2.3 أبعاد الحوكمة الرشيدة:** من خلال التعاريف التي جاءت بها المنظمات الدولية يمكن تقسيم أبعاد الحوكمة إلى[17]:

**البعد الاقتصادي والاجتماعي:** يتجسد البعد الاجتماعي في تحقيق العدالة التوزيعية، والعمل على رفع المستوى المعيشي، أما بالنسبة للبعد الاقتصادي فهو يسعى لتحقيق الشفافية عن طريق التدقيق المستمر للمعلومات المتداولة المتعلقة بالبيئة الاقتصادية.

**البعد السياسي:** يتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها التي تضمن تحقيق الصلة الصحيحة بين الحاكم والمحكوم من أجل السعي إلى خدمة الصالح العام.

**البعد الاداري:** يرتبط هذا العد بترشيد الإدارة العامة التي تحتاج إلى الاهتمام بالجهاز الإداري والأنظمة والقوانين المعمول بها من أجل تأمين استمرارها بدرجة عالية من الفعّالية والكفاءة.

**3.3 المؤشرات العالمية الحوكمة:** قام البنك الدولي وبفضل جهود "كوفمان" وزملائه "أرت كراي"، و"ماستوز" بوضع ست مؤشرات لقياس الحوكمة تسمى (World Indicators Governance wide) وهي كالتالي:

**مؤشر فعّالية الحكومة (Effectiveness Government):** يقيس هذا المؤشر جودة الخدمات العامة ودرجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوطات السياسية، جودة صياغة وتنفيذ الأنظمة ومصداقية التزام الحكومة بها.

**مؤشر جودة التشريعات (Regulatory Quality):** يقيس هذا المؤشر قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح سليمة تسمح بتطوير القطاع الخاص وتعزيزه.

**مؤشر سيادة القانون (Rule of Law):** يقيس مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القانون من طرف الحكومة بشكل متساوي على كل الأفراد والمنظمات، ولا سيما جودة تنفيذ العقود وحماية حقوق الملكية وعمل المحاكم والشرطة فضلا عن احتمال ارتكاب الجرائم.

**مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف ( Politicalstability and absent of violance):** يقيس هذا المؤشر احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو حدوث انقلاب غير شرعي أو استخدام العنف والارهاب بدوافع سياسية.

**مؤشر مراقبة الفساد (Control of Corruption):** يقيس هذا المؤشر مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق المكاسب الشخصية صغيرة كانت أم كبيرة بما في ذلك أشكال الفساد وكذلك مدى سيطرة النخب وأصحاب المصالح الشخصية على الحكم.

**مؤشر الصوت والمساءلة (Voice and Accountability):** يقيس هذا المؤشر مدى قدرة مواطنين بلد ما على المشاركة في اختيار حكومتهم بالإضافة إلى حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية وسائل الاعلام.

بناءا على المؤشرات الستة السابقة يتم قياس أداء الحوكمة أو الجودة المؤسساتية من خلال مؤشر مركب يسمى (Quality Institutional Indicator)، حيث يأخذ هذا المؤشر المتوسط الحسابي للمؤشرات الستة للحوكمة، وتتراوح قيمته ما بين [ 2.5− ؛ 2.5+] ومن الواضح أنه كلما كانت هذه القيمة أعلى كلما دلّ ذلك على جودة الحكم[18].

وقد أشار روبرت مكنامارا (Robert Mc Namara)، في كتابه "جوهر الأمن" (The Essence of Security) إلى أن:

"الأمن ليس هو القوة العسكرية فحسب، وليس النشاط العسكري فحسب، وإنما الأمن هو التنمية وبدون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول النامية التي لا توجد فيها تنمية في الواقع لا يمكن أن تظل آمنة"[19].

**4.3 علاقة التنمية بالحوكمة الرشيدة:** تعتبر الحوكمة الرشيدة القاعدة الأساسية التي تتبني عليها التنمية، وفي نفس الوقت هي الضمان الحقيقي في تحقيق أهدافها، لأن لما تكون حالة الدولة ضعيفة أي بمؤسسات وأجهزة هزيلة يسودها الفساد وسوء التسيير تصبح احتمالات نجاح أهداف التنمية ضئيلة جدا، فتحقيق التنمية يحتاج إلى بيئة ملائمة يسودها التوزيع العادل للثروة والمشاركة السياسية والديمقراطية والشفافية على جميع المستويات واستقلال القضاء وحرية الإعلام...، فتجسيد التنمية الحقيقية في الواقع إنما هو يتوقف على مدى تطبيق الحوكمة الرشيدة ومقتضياتها. كما يمكن قراءة علاقة التنمية بالحوكمة الرشيدة عبر 3 زوايا وهي:

**وطنية:** تشمل كل من الريف والحضر، وجميع الطبقات الاجتماعية والفئات بما في ذلك الرجل والمرأة.

**عالمية:** أي المساواة في توزيع الثروات بين الدول الغنية أو الفقيرة، وعلاقات دولية تتميز باحترام مبدأ المساواة والتكافؤ واحترام العنصر البشري وتطبيق القواعد القانونية.

**زمنية:** أي مراعاة مصالح الأجيال[20].

## 4. واقع الحوكمة الرشيدة والتنمية في بعض دول المغرب العربي

**1.4 واقع أداء الحوكمة الرشيدة:** تعاني مختلف دول منطقة المغرب العربي ( منها الجزائر، تونس، المملكة المغربية) من ضعف مؤشر الجودة المؤسساتية IIQ والجدول التالي يوضح ذلك:

**الجدول 1: مؤشرات قياس الجودة المؤسساتية لسنة 2019 (بعض دول المغرب)**

| المؤشرات / الدول | فعّالية الحكومة | جودة التشريعات | سيادة القانون | الاستقرار السياسي وغياب العنف | مراقبة الفساد | الصوت والمساءلة | مؤشر الجودة المؤسسية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | -0.52 | -1.30 | -0.82 | -1.00 | -0.62 | -1.04 | -0.88 |
| تونس | -0.01 | -0.44 | 0.06 | -0.83 | -0.08 | 0.28 | -1.11 |
| المملكة المغربية | -0.12 | -0.21 | -0.14 | -0.37 | -0.28 | -0.63 | -0.29 |

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات البنك الدولي:
/http://info.worldbank.org/governance/wgi

فمن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه لا يوجد أي دولة من دول منطقة المغرب العربي بتصنيف ممتاز أو جيد، حيث لم تتمكن حتى من الحصول على تصنيف فوق المتوسط، فقد تحصلت كل من الجزائر، تونس، المملكة المغربية على تصنيف ضعيف وذلك لتحقيقها قيما سالبة على التوالي (0.88- ، 1.11- ، 0.29-).

**بالنسبة للجزائر:** فحسب الجدول أعلاه دائما يتضح لنا أن مؤشر جودة التشريعات هو أضعف مؤشر مقارنة بالمؤشرات الأخرى المعتمدة لقياس أداء الحوكمة، هذا راجع إلى عجز الحكومة الجزائرية في صياغة وتنفيذ استراتيجيات وسياسات خاصة لتشجيع القطاع الخاص والعمل على إشراكه في بناء الاقتصاد الإنتاجي، فالحكومة الجزائرية

وإلى يومنا هذا غير قادرة على توفير كافة الامكانيات الملائمة لفتح مجال الاستثمار أمام القطاع الخاص.

**بالنسبة لتونس:** فيما يخص حالة تونس وبناءا على معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر الاستقرار وغياب العنف ضعيف جدا مقارنة بباقي المؤشرات الأخرى لقياس أداء الحوكمة، هذا يدل على تنامي ظاهرة العنف وتدهور الاستقرار السياسي، بسبب ما عاشه المجتمع التونسي من تغيرات مجتمعية بعد عام 2011 إلى يومنا هذا ، حيث لا تزال تونس تشهد بين وقت وآخر عمليات جهادية تستهدف أمن البلاد ويعود ذلك إلى غياب الحزام السياسي الداعم بسبب ضعف أجهزة الدولة وتراخيها في التتبع وفي حفظ الأمن وتأخرها في التدخل الحاسم والرادع.

**بالنسبة للمملكة المغربية:** وفق معطيات الجدول أعلاه، فإن مؤشر الصوت والمساءلة ضعيف جدا مقارنة بالمؤشرات الأخرى لقياس أداء الحوكمة الرشيدة، هذا يدل على أن حرية التعبير وتكوين الجمعيات وحرية وسائل الاعلام جد محدودة، حيث تمنع السلطات المغربية التجمعات وتعيق عمل بعض المنظمات الحقوقية غير الحكومية لتصل في بعض الأحيان إلى ضرب النشطاء والصحفيين وسجنهم ومضايقتهم مع فرض العديد من القوانين القمعية ضدهم والتي تتعدى على الحريات الفردية، ذلك بسبب تنظيمهم احتجاجات جماهرية وسلمية يطالبون من خلالها تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية، حيث قامت الحكومة المغربية في جوان 2018 بإصدار حكم بالسجن لمدة 20 عام على قادة الحراك بالمغرب وذلك بالاستناد وإلى حد كبير على تصريحات صدرت عن هؤلاء النشطاء لكن تحت تعذيب من طرف الشرطة[21].

## 2.4 واقع التنمية في بعض دول المغرب العربي:

**1.2.4 الواقع الاقتصادي:** إن الواقع الاقتصادي يلعب دورا ضخما في تصوير مدى تحقيق التنمية الشاملة لشعوب كل دول منطقة المغرب العربي، هذا ما يستدعي التعرض بالتحليل والتفسير لوضع اقتصاديات بعض الدول المغاربية.

**بالنسبة للجزائر:** شهد الاقتصاد الجزائري تراجعا كبيرا في انتاج المحروقات إلى جانب المساهمة المتواضعة في النمو من جانب قطاعات الخدمات والزراعة والبناء، جاء ذلك في أعقاب الحراك الاجتماعي وعملية الانتقال السياسي سنة 2019، فباعتبار أن الجزائر من أكبر الدول المنتجة للنفط والغاز الطبيعي الذي يمثل 19.5% من إجمالي الناتج المحلي و41% من إيرادات الموازنة و94% من صادرات المنتجات الجزائرية، فأي انخفاض في أسعار المحروقات على الصعيد العالمي يشكل خطرا كبيرا على اقتصادها الذي لا يعتمد على التنوع في الموارد.

كما شهد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نموا بنسبة 0.8% في سنة 2019 مقابل 1.2% سنة 2018، إذ عرف النمو في القطاع غير الهيدروكربوني انخفاضا بنسبة 4.9%، مما أدى إلى انخفاض معدلات النمو لتنتقل من 1.4% سنة 2017 إلى 1.5%سنة 2018 ثم 1.2%سنة 2019، من الواضح أنها معدلات ضعيفة غير كافية وأقل بكثير من توقعات موازنة الجزائر لعام 2018 التي استهدفت نسبة تصل إلى 4% و2.6% في موازنة 2019. أما فيما يخص معدل البطالة فظل دون تغيير معتبر، حيث تم تسجيل نسبة 11.4% سنة 2019 مقابل 11.7% سنة 2018.

من جهة أخرى تدهور عجز الموازنة الكلي إلى 9.6-% من اجمالي الناتج المحلي في سنة 2019 بسبب انخفاض عائدات المحروقات وارتفاع الانفاق الرأسمالي، في حين ظل عجز حساب المعاملات الجارية بلا تغيير نسبي عند 10-% من اجمالي الناتج المحلي.

بصفة عامة يبقى النمو الاقتصادي على المدى الطويل في تباطء، مدفوعا بانكماش قطاع المحروقات ونموذج النمو الذي يعتمد بصورة بالغة على القطاع العام، واهمال القطاع الخاص الذي يعتبر المحفز الرئيسي للنمو[22].

**بالنسبة للمملكة المغربية:** تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عام 2018 و2019 إلى ما يقدر بـ 3% و2.9% على التوالي مقابل 4.1% عام 2017 وذلك بسبب انخفاض نمو القيمة المضافة الزراعية، والذي تم تعويضه جزئيا فقط عن طريق الأداء الجيد للأنشطة خارج مجال الزراعة، فمثلا في جانب الصناعة نجحت الدولة المغربية في تحقيق مستويات قياسية وضعتها في المركز الأول افريقيا في صناعة السيارات، حيث استطاعت رفع مستوى انتاجها بنسبة فاقت 800% خلال 8 سنوات الأخيرة.

أما فيما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقد عرفت ارتفاعا في المغرب بنسبة 56.7% على أساس سنوي خلال الربيع الأول من 2019، حيث بلغت 282 مليون دولار مقابل 180 مليون دولار خلال نفس الفترة المقابلة من 2018، أما بالنسبة للاستثمارات العربية تعتبر الامارات الأولى عربيا والرابعة دوليا بين الدول المستثمرة في المغرب حيث تمثل 63% من إجمالي الاستثمارات العربية المباشرة داخل المغرب.

كما عرف قطاع السياحة ارتفاعا معتبرا، حيث ارتفعت الإيرادات السياحية في البلاد في 2018 نحو 7.64 مليار دولار، فبالرغم من الارتفاعات التي حققتها الدولة في هذه القطاعات خارج قطاع الزراعة إلاّ أنه لم تكن كافية لتغطية التراجع المسجل في المجال الزراعي مما أدى إلى تراجع شامل في نسبة النمو.

أما في ما يخص معدل التضخم فرغم استقرار نسبته عند 1.7% خلال السنوات الأخيرة 2017، 2018، 2019، إلاّ أنها تبقى قريبة من الحد الأعلى 2% الذي يجب أن تتجاوزه الدولة المغربية للحفاظ على القدرة الشرائية لمواطنيها[23].

**بالنسبة لتونس:** عرف النمو الاقتصادي في تونس ارتفاعا طفيفا على أساس سنوي من 2% سنة 2017 إلى 2.5% سنة 2018، بدعم من قطاع الزراعة والخدمات بما في ذلك السياحة التي شهدت انتعاشا كبيرا، حيث تعتبر كأول قطاع مساهم في الاقتصاد الوطني التونسي، بالإضافة إلى الصناعات الكهربائية والميكانيكية، فعلى الرغم من هذا الأداء القوي لكل من قطاع السياحة والزراعة الذي دعم تسارع وتيرة النمو المعتدل، ظل عجز ميزان المعاملات الجارية في تسارع حيث سجل 11.2% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2018 مقابل 10.6% سنة 2017، واستمرت الاحتياطات في الانخفاض على الرغم من تسارع نمو الصادرات.

فيما يخص التضخم فقد شهد ارتفاعا وبشكل ملموس من 5.3% سنة 2017 إلى 7.5%سنة 2018، بينما عرف بعدها تراجعا ضعيفا جدا إلاّ انه ظل أعلى من 7% سنة 2019، في المقابل اتسم سوق العمل بالضعف ليضل معدل البطالة مرتفع جدا حيث تم تسجيل 15.5% سنة 2019، كل هذه العوامل أدت إلى تفاقم الأوضاع المعيشية وتوسع دائرة الفقر في المجتمع التونسي إلى مستويات قياسية.

كما أشارت التقديرات الاحصائية إلى أن عجز المالية العامة في الدولة التونسية بلغ 4.6%من إجمالي الناتج المحلي سنة 2018، مقابل 5.9% سنة 2017.

أما بالنسبة للدين العام تم تسجيل ارتفاع ليصل إلى 78.5% من إجمال الناتج المحلي وهي نسبة جد ضخمة نتيجة انخفاض قيمة العملة التونسية بنسبة 14% مقابل اليورو سنة 2018 وانخفاض آخر بنسبة 1.2% مقابل اليورو خلال الشهرين الأولين من سنة 2019[24].

**2.2.4 الواقع الاجتماعي:** إن الواقع الاجتماعي لأي بلد يعكس مدى الاهتمام بالعنصر البشري وبمكوناته المتعددة، والعمل على جعله عنصرا إيجابيا مساعدا في عملية التنمية وليس معيقا لها، فنظرا لهذه الأهمية سوف نتطرق في هذا العنصر إلى الأوضاع الاجتماعية التي تعيشها دول المغرب العربي خلال السنوات الأخيرة.

**بالنسبة للجزائر:** إن تدهور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية أدى إلى تراجع المستوى المعيشي للمواطنين الجزائريين وانهيار القدرة الشرائية لهم بسبب تراجع الدينار أمام العملة الأجنبية وغلاء المعيشة، كل هذه العوامل لعبت دورا قويا في إخراج المواطنين إلى الشوارع بطريقة سلمية مما جعل الجزائر تشهد أكبر حراك شعبي منذ الاستقلال، ذلك من أجل المطالبة بتقليص الفوارق الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة وحل الازمات المعيشية وبالأخص المطالبة برحيل الأطراف التي كانت مصدر نهب واختلاس للمال العام وانهيار الأوضاع في الجزائر[25].

فقد بلغت نسبة البطالة في الجزائر 11.4% سنة 2019 مقابل 11.7 سنة 2018 مسجلا تراجع طفيف لتبقى هذه النسبة مرتفعة، حيث أكثر من 15 مليون من الجزائريين يعيشون تحت خط الفقر وأكثر من 670 ألف عائلة تحتاج للسكن في الجزائر وإلى يومنا هذا، ليبلغ معدل الفقر الوطني 5.5%.

إن أغلب المواطنين في الجزائر يتقاضون رواتب تقل عن 35 ألف دينار في الوقت الذي تقر فيه كل الدراسات التي أعدتها المعاهد الاحصائية باستحالة صمود هذه الرواتب أمام غلاء المعيشة والتدهور المستمر الذي تشهده القدرة الشرائية للمواطنين في الجزائر، حيث انخفضت خلال الثلاث سنوات الأخيرة أكثر من 37% [26].

**بالنسبة لتونس:** يعد الفقر أحد أبرز المعاناة التي قامت ضدها الثورة التونسية من أجل مطالبة شعبها بحقهم في التنمية والعدالة الاجتماعية.

تفاقم حجم الفقر في تونس وازدادت حدته، حيث أن عدد الفقراء في البلاد عرف تزايد متواصل، إذ تجاوز مليون وسبعة مائة ألف تونسي بحسب الإحصائيات الرسمية، لتقدر نسبة الفقر بـ 15.3% سنة 2019 مقابل 15.2% سنة 2018.

أما فيما يخص أداء سوق العمل في تونس فبقي يتّسم بالضعف رغم الانخفاض الذي عرفه خلال سنة 2019 حيث تم تسجيل نسبة 14.9% مقابل 15.3% سنة 2018،

بينما بلغ معدل البطالة لدى النساء 21.7% مقارنة بـ 12.1% لدى الرجال، إلاّ أن معدل البطالة لا يزال مرتفعا في الدولة التونسية.

كما تم تسجيل ارتفاع معتبر في معدلات التضخم من 5.3% سنة 2017 إلى 7.5% سنة 2019 ليستقر عند 7.4% سنة 2019، وبالتالي أدى هذا التضخم إلى تراجع ملحوظ في القدرة الشرائية لدى المواطن التونسي[27].

كل هذه العوامل والأزمات التي تشهدها الدولة التونسية أدت إلى تفاقم الأوضاع المعيشية وتدهورها، وتوسع دائرة الفقر إلى مستويات قياسية.

**بالنسبة للمملكة المغربية:** منذ تولي محمد السادس سنة 1999 سدة الحكم خضع المغرب إلى تغيرات ملفتة من ناحية الاصلاح المدني وتطوير البنى التحتية والسياسة الخارجية، حيث أشارت مختلف المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية إلى تحسن المشهد الاجتماعي والاقتصادي في المغرب، فمثلا عرف الدخل الفردي في البلاد ارتفاعا محسوسا من 1963 دولارا سنة 1999 إلى 3361 دولار سنة 2018 إلاّ أنها بقيت دولارات ثابتة عبر السنوات.

كما تراجعت البطالة من 13.9% سنة 1999 إلى 9% سنة 2019، فبالرغم من هذا التحسن والانجازات التي حققتها المملكة المغربية إلاّ أنها مازالت تواجه أزمات خصوصا على الصعيد الاجتماعي، فالبلاد تعاني من معدلات بطالة مرتفعة وقريبة من 10% بالخصوص في صفوف الشباب، حيث تتراوح نسبتها من 10% إلى 9% خلال الثلاث سنوات الأخيرة 2017، 2018، 2019.

أما فيما يخص الفقر، يعتبر المغرب أحد البلدان العربية الأكثر معاناة من هذه الظاهرة، حيث أن 60% من المغاربة يعيشون حالة فقر وتهميش في أتعس حالاته، كما ينقسمون المغاربة إلى فئتين: فئة المغاربة الذين يعيشون في فقر مدقع وتحت خط الصفر، وفئة ثانية يعيشون في مرحلة من الفقر المتوسط، فهم محرومون من أبسط

حقوقهم بما في ذلك التعليم والصحة والحق في السكن، حيث وصلت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المحلي إلى 4.8% فيما تصل النسبة إلى 1.0% فيما يخص خط الفقر الدولي.

ومنه يمكن القول أن المملكة المغربية لم تركز جهودها للنهوض بالوضع الاجتماعي للمواطن المغاربي وتحسين مستواه المعيشي، نظرا لاتساع ظاهرة الفقر وظهور الطبقات الاجتماعية واستمرار الفجوة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، وبالخصوص الرداءة التي تشهدها في كل من قطاع الصحة والتعليم.

## 5. تحديات التنمية والحوكمة الرشيدة في المغرب العربي

### 1.5 التحديات الداخلية

**1.1.5 الفساد:** تعتبر ظاهرة الفساد من بين الظواهر الأكثر انتشارا وبشكل حاد في الدول المغاربية، فحسب مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية (Transparency international) أن الفساد أصبح أداة للحكم في المغرب العربي، وهذا راجع لطبيعة الأنظمة الاستبدادية المغلقة التي رسخت ممارسات الفساد خاصة داخل القطاع العام وضعف مؤسسات المجتمع المدني[28].

والجدول الموالي يوضح ترتيب دول المغرب العربي في مؤشر مدركات الفساد لسنة 2019.

**الجدول 2: مؤشر مدركات الفساد لسنة 2019 (دول المغرب العربي)**

| الدول | الدرجة | المرتبة |
|---|---|---|
| **الجزائر** | **35** | **106** |
| **تونس** | **43** | **74** |
| **المملكة المغربية** | **41** | **80** |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات منظمة الشفافية الدولية
https://www.transparency.org/en/

بناءا على معطيات الجدول أعلاه لمؤشر مدركات الفساد لسنة 2019 نلاحظ أن منظمة الشفافية الدولية تصنف دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المملكة المغربية) ضمن الدول الأكثر فسادا، حيث ازداد فيها الفساد شيوعا واستشراءا، لتعتبر الجزائر بمثابة نموذج بارز من نماذج الفساد في الدول المغربية.

ويتنوع الفساد في دول المغرب العربي بين الفساد الاداري، السياسي والاقتصادي، فهو يضرب بأطنانه في جميع الدول المغاربية وبأرقام قياسية، فبالرغم من مرور عشر سنوات على بداية التغيير في المنطقة العربية بما يسمى "بالربيع العربي" إلاّ أن هذا التغيير لم يحصد بعد نتائجه على صعيد مكافحة الفساد، فغالبية الدول المغاربية لم تتمكن من تحقيق نتائج حقيقية تعكس إرادة الشعوب في بناء أنظمة ديمقراطية فعّالة تعطي مساحة للمساءلة والمحاسبة، وذلك يعود إلى استمرار الصراع على السلطة وتحقيق المصالح الشخصية من طرف أصحاب النفوذ.

**2.1.5 الهجرة غير الشرعية:** إن التباين الحاصل في التنمية بين دول المغرب العربي ودول الاتحاد الأوروبي شجّع على تنامي وانتشار ظاهرة الهجرة خاصة في أوساط اشباب، ذلك بسبب فشل السياسات التنموية التي قامت بها حكومات دول المغرب العربي حيث أن نظام التأشيرات المفروض من طرف الاتحاد الأوروبي "اتفاقية شنغن Schengen" دفع بالمهاجرين لإتباع طرق غير شرعية للدخول إلى أوروبا، خاصة باتجاه إسبانيا وإيطاليا، ففي العشر سنوات الأخيرة أصبح المغرب العربي منطقة عبور (un lieu de transit) نحو الشمال[29].

وفيما يخص تحدي ظاهرة الهجرة يجب أن لا نركز على التهديد الأمني للهجرة غير الشرعية فقط، بل يشمل هذا التهديد أيضا هجرة الكفاءات والأدمغة، حيث أثبتت التقارير العربية لمنظمة العمل العربية أن دول المغرب العربي من أكثر الدول العربية إرسالا

للكفاءات العربية المهاجرة، ومنه وإلى يومنا هذا لم يتوقف مشكل الهجرة عن التفاقم حتى أضح أحد المسائل الهامة والعالقة على الصعيد القاري والدولي.

## 2.5 التحديات الخارجية

**1.2.5 ظاهرة العولمة:** إن ظاهرة العولمة أصبحت تهتم بجميع الجوانب، هدفها إعادة تشكيل حياتنا المعاصرة وصولا إلى الشعوب التي مازالت تعرف تخلفا شديدا. وللعولمة آثار واسعة النطاق ومنطقة المغرب العربي هي واحدة من أهم المناطق المعرضة لتأثيراتها وامتداداتها السلبية خاصة تلك التي تعمل على تعميق الفجوة بين العالم الرأسمالي المتقدم والعالم المتخلف الفقير، وفي ذلك تستعمل وسائل عديدة ومن أبرزها الشركات متعددة الجنسية التي تعد المحرك الرئيس للعولمة واللاعب الأساسي في انتشارها القوة الضاربة، نظرا لما تملكه من قدرات تقنية هائلة وما تحوزه من رؤوس أموال ضخمة، بالإضافة إلى السيطرة التي تمارسها على حكومات الدول الرأسمالية المتقدمة، كما أنها تستخدم أدوات المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية من أجل خلق الظروف المناسبة (نقدية، اقتصادية، مالية، تشريعية) داخل دول منطقة المغرب العربي التي تسهل لها السيطرة والتدخل في هذه الدول وجرها إلى الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي يعمل على تهميش هذه الدول واستغلال خيراتها الطبيعية والاقتصادية واستمرار تخلفها، بالإضافة إلى إبقاءها فاقدة السيطرة على أنماط تخصيص الاستثمارات وضمان عجزها عن وضع استراتيجيات لتصحيح الاختلالات التي تنهك هياكلها الاقتصادية، ونظرا لغياب التكامل الاقليمي بين بلدان منطقة المغرب العربي جعلها أكثر عرضة وتأثيرا بنفوذ الشركات الضخمة والتي نجم عنها استمرار اختلال هياكل تلك الدول الذي أدى بها إلى الفشل في تحقيق التنمية بكل أبعادها.

**2.2.5 الاندماج المغاربي:** لم يتمكن اتحاد المغرب العربي منذ انشائه في فبراير عام 1989 وبعد مرور ثلاثين عاما من تأسيسه من الوصول إلى نوع من الاندماج الاقتصادي، حيث أن هذا التعثر القائم في الاندماج أدى إلى خسائر باهظة لهذه المنطقة وإلى أبعد الحدود على مستويات التنمية، حيث أشارت دراسة سابقة للبنك الدولي إلى أن عدم سلوك سبيل الاندماج الاقتصادي بين دول المغرب العربي يكبدها خسائر تصل إلى 9 مليارات دولار، وأشار كذلك صندوق النقد الدولي في تقرير له أن من شأن الاندماج أن يخلق سوقا إقليمية من 100 مليون نسمة تتيح سنويا مئات الآلاف من فرص العمل للشباب والأجيال الصاعدة، كما تساهم في زيادة جاذبية المنطقة كوجهة للاستثمار الأجنبي المباشر وفي المقابل تخفض تكاليف حركة التجارة ورأس المال عبر بلدانها، كما أكد صندوق النقد الدولي أن العوامل التي ساهمت في تحويل التركيز على الاندماج الإقليمي وتعثره بين دول المغرب العربي تتمثل في الحواجز الجمركية بين دول المنطقة، عدم توحيد الأنظمة والقوانين التي تسهل الاستثمار والتبادل التجاري في المنطقة، التوجه التقليدي للتجارة اتجاه أوروبا، الانفتاح على إفريقيا جنوب الصحراء وصعود الصين كسوق لصادرات المغرب العربي.

إلاّ أن العائق الأكبر لهذا الاندماج يعود إلى الخلاف والتوتر القائم بين الجزائر والمغرب حول الصحراء الغربية منذ 1976 الذي أدى بحكومة البلدين إلى إغلاق الحدود منذ 1994، ومنه فإن هذا الجمود في العلاقات ساهم في تعطيل القيام بمشروع اتحاد المغرب العربي، حيث لا تتجاوز المبادلات التجارية بين دول المنطقة 3% بينما تصل إلى 10% بين دول غرب افريقيا و19% بين دول افريقيا الجنوبية[30]، ومنه فإن للتكامل الإقليمي دورا هاما حيث يمكنه أن يساعد المنطقة في تحقيق استراتيجية للتصدير من خلال تنوع اقتصاديات الدول المغاربية، نظرا لكون تونس والمغرب تتسمان باقتصاديات تعتمد على القطاع الخدماتي ذو تقنية عالية، بينما الجزائر وليبيا تعدان من الدول البترولية إذ يمكن الاستفادة من الموارد الطاقوية من أجل تعزيز التنافسية في الصناعات التحويلية لتلك الدولتين، ومنه تنمية المهارات وخلق فرص العمل.

## 6. الخاتمة:

انطلاقا مما تم عرضه يمكن القول أن النجاح والاخفاق في دفع عجلة التنمية الشاملة يتوقف وبدرجة كبيرة على مدى تطبيق

الرشادة في تسيير الموارد المتاحة والالتزام بحكم القانون ومدى استجابة وفعّالية الأداء بالنسبة للحكومات، إلاّ أن الواقع الذي تعيشه دول المغرب العربي يشير إلى غياب إن لم نقل انعدام ضوابط الحوكمة وغياب كل من الشفافية والمساءلة، الأمر الذي ساعد في انتشار الفساد الذي خلق تحديات تعيق تأسيس التنمية الشاملة، حيث أصبحت دول المغرب العربي من بين أكثر الدول تأثرا بممارسته والأكثر دفعا لنتائجه وتكاليفه، بالإضافة إلى افتقار المنطقة لآليات التعاون بسبب التفكيك الذي تشهده المنطقة من عدم التكامل الاقليمي الذي من شأنه أن يفسح المجال للتنمية الشاملة.

ويضاف إلى ذلك باختصار النتائج التالية:

- مبادئ الحوكمة الرشيدة ما هي إلاّ مجرد إجراءات هيكلية في معظم دول المغرب العربي، حيث لا يزال هدفها نظريا في سياسات الحكم لهذه الدول؛
- التحديات التي تواجهها دول المغرب العربي عديدة حسب الدول لكنها تشترك جميعها في عدم وجود أنظمة فاعلة شفّافة تضمن المساءلة؛
- افتقار منطقة المغرب العربي آلية تفعيل التعاون والتكامل البيني فيما بينها أصبح يشكل أكبر التحديات التي تقف في وجه التنمية الشاملة؛
- تعتبر الحوكمة شرطا جوهريا لمحاربة الفساد ورفع كفاءة هذه الدول لتحقيق التنمية، وفي نفس الوقت هي إطار مرجعي لقياس مستوياتها ومدى نجاحها.

كما ارتأينا في الأخير تقديم المقترحات التالية:

- العمل على بناء تكامل اقليمي بين دول المغرب العربي وإيجاد رؤى مشتركة من أجل تنمية المنطقة المغاربية وتسهيل بناء استراتيجيات تنموية في ظل اتحاد متماسك للتغلب على التحديات الراهنة؛
- الحرص على تضافر جهود كل الأطراف الفاعلة في المجتمع (الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني) لتحقيق الشمولية في التنمية واستمراريتها؛
- تجاوز الخلافات خاصة مشكلة الصحراء الغربية التي أحدثت انقسامات داخل دول المغرب العربي؛
- مكافحة ظاهرة الفساد والعمل على استئصاله بتفعيل القضاء ومؤسساته؛
- ضرورة إعادة نظر كل دولة من هذه المنطقة في السياسات الحكومية وطريقة التسيير لمكافحة ومحاربة الظواهر التي باتت تشكل تحدي يرهن مستقبل المنطقة ككل من خلال تبني جملة من الاصلاحات والتغيرات للتكيّف والتحديات الراهنة والمستقبلية التي تعيق مسيرة واستمرارية تحقيق التنمية وفق حكم ديمقراطي مبني على مبادئ الحوكمة الرشيدة.

## 7. المراجع:

[1] نور الدين قالقيل، (2018)، "حوكمة المدن والتنمية المستدامة"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الجزائر، ص13.

[2] العايب عبد الرحمن، (2011)، "التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ص7.

[3] علي طالم، وبومدين فيلالي، (2016)، "اشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة تحليلية تقييمية"، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد4، العدد2، ص ص4-5.

[4] ليلى لعجال، مرجع سبق ذكره، ص26.

[5] محي الدين بياضي، (2012)، "المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص53.

[6] نور الدين قالقيل، مرجع سبق ذكره، ص17.

[7] United Nations Development Program, (1997), Governance for Sustainable Human Development, New York.

[8] البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمية، تاريخ الاطلاع: 2021/05/01، الرابط:

/http://info.worldbank.org/governance/wgi

[9] بسام عبد الله البسام، (2014)، "الحوكمة الرشيدة: المملكة العربية السعودية حالة دراسية"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد1، العدد11، ص5.

[10] مصطفى أبو بكر بعيرة، أنس أبو بكر بعيرة، (28و29 جوان 2008)، "لا تنمية مستدامة بدون إدارة قوامة"، مؤتمر التنمية المستدامة، جامعة قار يونس، ليبيا، ص 8.

[11] Thomas G. Weiss, (2000), "Governance, good governance and global governance: conceptual and actual Challenges", Third World Quarterly journal, Vol 21, Issue 5, pp 2.

[12] Mimicopulos.G, Lada Kyji, and Nicolas Sormani,(2007), "Public Governance Indicators: A Literature Review, United Nations Publications, New York, pp 7.

[13] علي سايح جبور، صفية يخلف، (2020)، "الحوكمة ودورها في ترشيد نفقات الجماعات المحلية كاستراتيجية للحفاظ على المال العام"، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 4، العدد1، ص8.

[14] فريد ابرادشة، (2014)، "الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص69.

[15] ليلى لعجال، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[16] فريد ابرادشة، مرجع سبق ذكره، ص ص 70-71.

[17] بشرى قطوش، فضيلة جنوحات، (2018)، "دور تطبيق الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 5، العدد 1، ص ص4-5.

[18] Daniel Kaufmann, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi, (2001) ,"The Worldwide Governance Indicators: Methedology and Analytical Issues", Hague Journal on the Rule of Law, Vol 3, Issue 2 , p 4.

[19] Robert S.Mc Namara, (1969), " The Essence Of Security", Naval war college review, Vol 22, Issue 1, p 1 .

[20] بشرى قطوش، فضيلة جنوحات، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[21] المنظمة الدولية لحقوق الانسان، (أكتوبر 2019)، المغرب/ الصحراء الغربية: أحداث عام 2019، تاريخ الاطلاع: 2021/01/04، الرابط:
https://www.hrw.org/ar/world-report/2020/country-chapters/336711

[22] البنك الدولي، ( 2020)، الجزائر: الآفاق الاقتصادية-2020، تاريخ الاطلاع: 2021/05/07 الرابط:
https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/economic-update-october-2020

[23] البنك الدولي، ( 2019)، المغرب: الآفاق الاقتصادية-2019، تاريخ الاطلاع: 2021/05/10، الرابط:

https://www.albankaldawli.org/ar/country/morocco/publication/economic-update-april-2019

[24] البنك الدولي، ( 2019)، تونس: الآفاق الاقتصادية-2020، تاريخ الاطلاع: 2021/06/01، الرابط:

https://www.albankaldawli.org/ar/country/tunisia/publication/economic-update-april-2019

[25] بدون اسم الصحفي، (2019)، بطالة وفقر وفساد تعرف إلى شرارة غضب الجزائريين، صحيفة العربي الجديد، تاريخ الاطلاع: 2021/06/09، الرابط: https://www.alaraby.co.uk/

[26] تقارير بنك الجزائر: www.bank-of-algeria.dz

[27] البنك الدولي، تونس: الآفاق الاقتصادية-2020، مرجع سبق ذكره.

[28] منظمة الشفافية الدولية، تقرير حول مقياس الفساد: الشرق الأوسط وشمال افريقيا 2019-آراء المواطنين وتجاربهم مع الفساد: https://www.transparency.org/ar/press

[29] تقرير الأمم المتحدة، حالة الهجرة الدولية لعام2019: الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في سياق المنطقة العربية، https://www.unescwa.org/ar

[30] مصطفى قماس، (2019)، 30 عاما من الفرص الضائعة لدمج الاقتصاد المغاربي، صحيفة العربي الجديد، تاريخ الاطلاع: 2021/06/10، الرابط: https://www.alaraby.co.uk/